

إصلاح غلط المحدثين بيان ما تلحن فيه العامة – دراسة تطبيقية على صحيح مسلم

Reforming the mistakes of the speakers A statement of what the public compose An applied study on Sahih Muslim

أ/ محمد علي محمد عوض

Mohammed Ali Mohammed Awad

كلية الآداب بجامعة الأقصى – غزة - فلسطين

ataey3761@gmail.com

تاريخ القبول: 2025/11/04

تاريخ الإرسال: 2025/08/01

الملخص:

يتناول البحث تقرير ضبط ألفاظ مختارة في صحيح الإمام مسلم، فشا في عصرنا الحالي لحن العامة فيها بما ليس مقبولا، بل وكثير من المتخصصين؛ لأنهم لا يحتاطون وينتقون، واختارها الباحث أثناء قراءته النصية لصحيح مسلم، ومقارنته ذلك بضبطها في كتب الشروح المتعددة وكذا أهل اللغة زيادة في التحقيق والتحصيل، واستثنى كل ما جاز فيه وجهان أو أكثر من ضبط؛ لأنه ليس من شرطه في هذا البحث، بل مقصده ما كان لحنًا صرفًا وكان ذائعًا الخطأ فيه؛ حتى يكون وضع اليد على الداء صحيحًا ليساهم التشخيص السليم في تقديم العلاج الناجع.

ومن أبرز ما يجعل هذا البحث مهمًا تعلقه بألفاظ المصدر الثاني للوحي، وارتباطه بصحيح مسلم، وأن كثيرًا من الألفاظ الملحونة مردها إلى الاشتهار الخطأ على اللسان، فيأتي هذا البحث رسالة لإعادة تععيد النظر الصحيح في ضبطها وحمايتها من التصحيف والتحريف.

وقدّم بأهمية الضبط وفوائده، ومعنى اللحن وخطورته، وكيفية العصمة منه ما أمكن، وجعل مدار البحث على ما تلحن فيه العامة في الأسماء، ثم ما يلحنون فيه في الأفعال، وكلاهما في صحيح مسلم.

واستقصى الأقوال الواردة في كل لفظ من الشروح واللغة، وصدر كل لفظ ببيان مسألتها، ثم عرض الأقوال حسب الوفيات. وانتهى إلى وجوب التحري السابق لعملية القراءة في كتب السنة ودواوينها، وعرض ذلك على الشروح والكتب المحققة المتقنة، وأوصى بإفراد هذه المسائل بتسليط الضوء عليها أثناء الدرس التحليلي وعند الإعداد للدروس والخطب والكتابة وكل ما يتصل بها.

الكلمات المفتاحية: لحن؛ عوام؛ ضبط؛ مسلم؛ أسماء وأفعال.

Abstract:

The research deals with the proof of a proof of the words in Sahih al-Imam Muslim, which in our time has been wrong with the general public, and even many specialists.

The prophetic language and language, excluding everything that is permitted in two or more ways; Because it is not one of his conditions in this research, but his intention was not explicitly wrong and spread.

One of the most prominent things that makes this research are important is related to the words of the second source of revelation, and its connection with Sahih Muslim, and that many of the salty words are due to the wrong popularity on the tongue. Adjust and protect it from correction and distortion.

He presented the importance of control and its benefits, the meaning and danger of the error, and how to protect it from it, and made the search for what the common people erred in the names, then what was wrong in the verbs, both of which are in Sahih Muslim.

He investigated the sayings contained in each of the explanations and the language, and presented each word with an explanation of his question, and then presented the sayings according to death.

And he concluded that the previous investigation of the process of reading in the books of the Sunnah and its collections was necessary, and he presented this to the explanations and elaborate verified books. He presented this to the elaborate verified explanations and books, and recommended that these issues be highlighted during the analytical lesson, when preparing lessons, speeches, writing, and everything related to them.

Keywords: error; general; control; Muslim; nouns & verbs.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله، وصحبه، ومن والاه، وبعد. فإن الرواة والمحدثين اهتموا بنقل الرواية الحديثية حسبما سمعوها من شيوخهم مباشرة، وقالوا: لا تأخذوا القرآن من مصحفي، ولا الحديث من صُحُفِي⁽¹⁾. والمصحفي هو الذي يقرأ القرآن العظيم مباشرة من الأوراق، والصُحُفِي هو الذي يتناول الحديث من الصحائف دون أن يتلقاها عن الشيوخ شفاهًا، فتكثر أخطاؤهم وتصحيقاتهم وتحريفاتهم، وبلغ من عنايتهم الشديدة بالرواية أن ألفوا فيهم ما يخصهم من المشتبه، والمتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، وضبطوا ذلك بالحروف والأوزان وأمثالها، وضموا النظائر إلى بعضها، وسلطوا الضوء على المستثنى ضبطه في سياق مشتبه عائلته، ونحو ذلك.

كما جعلوا الضبط موازيًا للعدالة، بل يجتمعان في الذات المقبولة للرواية حتى يعدّ ثقة، ثم جعلوا الضبط يتناول ما حفظه وما كتبه؛ ضبطًا لصدر وضبطًا لسطر، وإجمالًا المسألة ما جاء في التعريفات بأن الضبط: سماع الكلام كما يحقّ سماعه، ثم فهم معناه الذي أريد به، ثم حفظه ببذل مجهود، والنبات عليه بمذاكرته لحين أدائه إلى غيره⁽²⁾.

ويعرف الباحث ضبط السطر ب: تقييد اللفظ بالقلم أو الحروف؛ ببيان المعجم والمهملة والحركات، أو بالوزن أو مثال الوزن، وقد يضاف له بيان معناه، وصولًا لقراءته الصحيحة، وحفظًا له عن التصحيف والتحريف.

ويتحصل من هذا أن من أهمّ فوائد الضبط: القراءة الصحيحة غير الملحونة للنص، وصيانة الكلام عن سوقه في غير اتجاهه.

مشكلة البحث: ابتعد الناس في عصرنا بل وعددٌ وافرٌ من المتخصصين من الضبط الصحيح للألفاظ، وأخطر ما في الباب ما يتعلق بالحديث الشريف؛ لأنَّ المخطئ فيه يُخشى أن يكون داخلًا في عموم القائلين على رسول الله ﷺ ما لم يقله، ما يُخافُ عليه لتساهله أو تجاهله أن يتبوأ مقعدًا من النار، والعياذ بالله، ومن هنا يجيء السؤال الرئيس للبحث:

ما الأخطاء في الضبط الكتابي أو اللساني عند المحدثين الذين يعيشون في عصرنا؟ وما أكثر ما يدخل في هذا الباب من الدراسة التطبيقية النصية لصحيح مسلم؟ ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

1- ما أشهر الأخطاء اللفظية أو الضبط الكتابي التي يخطئ فيها الناس في عصرنا عند قراءة صحيح مسلم؟

2- ما أكثر ما تلحن فيه العامة في باب الأسماء؟

3- ما أكثر ما تلحن فيه العامة في باب الأفعال؟

أهمية البحث:

1- تعلقه بألفاظ المصدر الثاني للوحي؛ سنة رسولنا الكريم ﷺ.

2- ارتباطه بصحيح مسلم الذي هو أحدُ أصحِّ كتابين حديثيين.

3- خطورة هذه المسألة التي قد يُحكم على المتلفظ بكلام النبي ﷺ على غير ما ذكر بأنه داخلٌ في عموم الكاذبين عليه.

4- كثيرٌ من الألفاظ التي دأخلها اللحنُ مردُّها إلى الاشتهار الخطأ على اللسان، فيأتي هذا البحث رسالةً لإعادة تقعيد النظر الصحيح في ضبطها وحمايتها من التصحيف والتحريف.

5- نسبة الأخطاء؛ فما يكون خطأً في زمن قد لا يكون كذلك في آخر، ما يوجب التحذير من اللحن حسبما تمس الحاجة إليه.

أهداف البحث:

1- حماية اللسان العربي من اللحن في حديث رسول الله ﷺ.

2- تنمية الملكة الشكّية في ضبط الألفاظ المتعددة؛ بمراجعة كتب الشروح حتى يكون ميزانها العام موضوعاً عند العامة والخاصة، فلا يُضبط لفظٌ إلا بنصٍّ ومعرفة.

3- بيان بعض التصحيفات التي وقع عليها الباحث في الكتب المطبوعة وغيرها. السببُ الباعث على البحث:

كتب العلماء السابقون كثيرًا في كتب مخصوصة جمعوا فيها ما تلحن فيه العامة، وأشار شراح الحديث في مطاوي شرحهم إلى مسائل من هذا الباب لكنهم لم يخصّوها، وعلى رأسهم (إصلاح غلط المحدثين) لأبي سليمان الخطابي صاحب الأعلام والمعالم، حتى لكأنَّ هذا البحث يأتي حاشية عليه، كما أفرد القاضي عياض في مشاركته بابًا يتلو بيانه لمعانٍ متعلقة بالألفاظ عنده مما وقع فيها الخطأ، وكان يعنون لها بـ(فصل الاختلاف والوهم)، لكن لتعلق الأمر بعصرنا حسب استقراء الباحث، ولأنَّ اللحن يختلف باختلاف الزمان، كان التنبيه على ما ذكره الخطابي والقاضي ليس في وارد الكثرة الغالبة أيامنا ذي، وعليه فقد رصد الباحث ما وقع عليه أثناء القراءة النصية لصحيح مسلم ومتابعته للشروح المتعلقة به، فضمَّ شتات مجموعة من الألفاظ الواجب التنبيه إلى ضبطها الصحيح وصيانتها عن التصحيف أو التحريف، فكان هذا البحث الذي انتقى فيه الباحث مجموعة لا تستقصي جميع ما وقع عليه؛ بل حسب ما تقتضيه المساحة المتاحة بحثيًا على دعاء أن يوفق الله لإتمام البقية في موضعٍ آخر، والله المستعان.

ملاحظتان مهمتان:

- 1- سبب توسع الباحث في كتب الشروح واللغة باستقراء جميع ما في الباب أنّ هناك ألفاظاً قد يجوز فيها وجهان أو أكثر، فاستثناه لأنها لم تكن شرطه في البحث، ثم ليقف على حقيقة المسألة من جميع جوانبها واستجلائها حتى لا يكون فيها خلاف ما أمكن.
- 2- قد يجد القارئ أنّ هناك تفاوتاً في النقول من الكتب؛ وسببه أنّ الباحث ألزم نفسه عدم التقييد من كتاب لا يذكر الضبط بالحروف أو الوزن أو يفيد سياقه ذلك؛ لما وجده من بعض الأخطاء في المطبوع، فكان الاحتياط ضرورة.

منهج البحث: الاستقرائي في البحث في كتب الشروح واللغة، والاستنباطي في التوجيه والتحليل السياقي.

الدراسات السابقة:

كتب لحن العوام كثيرة، إلا أنّ البحث لما تعلق باللحن المعاصر فلم يكتب فيه شيء متعلق بالحديث الشريف مباشرة، بل فيما يتعلق باللسان العربي إجمالاً. وذكر الباحث في مبحث التعريف باللحن ما يؤيد الحاجة لهذا البحث في زماننا.

ومن أشهر كتب التصحيف المطبوعة: التنبيه على حدوث التصحيف، لحمزة الأصفهاني (ت 360هـ)، وتصحيفات المحدثين وأخبار المصحفين، كلاهما لأبي أحمد العسكري (ت 382هـ)، وإصلاح غلط المحدثين للخطابي (ت 388هـ)، والمشارك للقاضي عياض (ت 544هـ)، وفي كل فصل تقريباً بيان للوهم والتصحيف، وآخر كتابه عن الجمل المصحفة ونحوها، وتصحيح التصحيف للصفي (ت 764هـ)، والتطريف في التصحيف للسيوطي (ت 911هـ). وأجمل عناوينها وما ليس مطبوعاً منها: أسطيري جمال، في: التصحيف وأثره في الحديث والفقه، طبعة دار طيبة.

ومن كتب اللحن المطبوعة: ما تلحن فيه العامة للكسائي (189هـ)، وأدب الكاتب لابن قتيبة (276هـ)، والفصيح لثعلب (291هـ)، ولحن العوام لأبي بكر الزبيدي (379هـ)، وتنقيف اللسان لابن مكي الصقلي (501هـ)، ودرة الغواص في أخطاء الخواص للحريزي (516هـ)، والتكملة فيما تلحن فيه العامة للجواليقي (539هـ)، والمدخل إلى تقويم اللسان لابن هشام اللخمي (577هـ)، وغلط الضعفاء من الفقهاء لابن بري (582هـ)، وتقويم اللسان لابن الجوزي (597هـ)، وغيرها كثير. وذكر عناوينها مطبوعاً ومخطوطاً ومفقوداً: د. رمضان عبد التواب، في: لحن العامة والتطور اللغوي، طبعة زهراء الشرق.

ما يضيفه البحث:

أنه اختص باللحن التي جاءت على لسان عامة عصرنا، وقد قرأ الباحث بفضل الله جميع الكتب السابقة فلم يجد الألفاظ التي تناولها البحث موجودة فيها؛ نظراً لنسبية اللحن باعتبار الزمان.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

المبحث الأول: اللحن لغةً، واصطلاحاً

المبحث الثاني: ما تلحن فيه العامة في باب الأسماء في صحيح مسلم.

المبحث الثالث: ما تلحن فيه العامة في باب الأفعال في صحيح مسلم.

وخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: اللحن لغةً، واصطلاحاً

المطلب الأول: اللحن لغةً

الميل مطلقاً⁽³⁾، أو هو الخَطأ في الكلام⁽⁴⁾، أو إمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية⁽⁵⁾.

المطلب الثاني: اللحن اصطلاحاً

هو مخالفة العربية الفصحى في الأصوات، أو الصيغ أو في تركيب الجملة وحركات الإعراب، أو في دلالة الألفاظ⁽⁶⁾.

ومن أهم أسبابه: أنه "اختلط العربي بالنَّبَطِيّ، والنَّقِيّ الحجازيّ بالفارسيّ، ودخل الدين أخلط الأمم، وسواقت البلدان، فوقع الخل في الكلام، وبدأ اللحن في السنة العوام"⁽⁷⁾.

ومما يؤكد النسبية الزمانية والمكانية في حصر اللحن؛ ما ذكره الزبيدي بعد مطالعته كتب أبي حاتم السجستاني في لحن العامة، قال: ورأيت كثيراً من اللحن الذي نسبته إلى أهل المشرق قد سلمت عامتنا من مواقعه، ونطقته بوجه الصواب، ثم نظرت في المستعمل من الكلام في زماننا وبأفقنا، فالفيت جملاً لم يذكرها ولا غيره من اللغويين مما أفسدته العامة عندنا، وتابعهم على ذلك أكثر الخاصة⁽⁸⁾.

وقد كان الصحابة رضي الله عنهم ومن تلاهم يحرصون على تعلّم اللحن ومعرفته من باب العلم بالشر؛ لئلا يقعوا فيه، وهو ما يمكن حُسابه على التطعيم اللساني، كما كانوا يلقنون تلاميذهم ضعاف الأحاديث حتى يكونوا على بصير منها وحذر، وهذا داخل في التطعيم العقلي، قال عمرُ الفاروق -رضي الله عنه-: (تعلّموا اللحن كما تعلّمون القرآن)⁽⁹⁾. قال ابن الأنباري: فيجوز أن يكون اللحن في هذا الحديث الصواب، ويجوز أن يكون الخطأ، لأنّه إذا عرّف القارئ الخطأ عرّف الصواب⁽¹⁰⁾. وقال ابن الأثير: يُريد تعلّموا لغة العرب بإعرابها⁽¹¹⁾. ونقل مرة عن أبي عبيد أنه الخطأ، وعَلَّه بالاحترار منه⁽¹²⁾.

ومعلوم أنّ الذهاب إلى مكان يعلم أنّ فيه حفرة عميقة يكون شديد الحذر منها، أو كان أي خطر في طريقه كذلك، لكنه إذا لم يكن يعلم أو تساهل أتى منهما.

المبحث الثاني: ما تلحن فيه العامة في باب الأسماء في صحيح مسلم

سنذكر هنا الألفاظ مرتبة مصدرةً ببيان المسألة الواقعة في كل لفظ اختصاراً مدخلاً مناسباً للتأصيل بعده.

أولاً: الجرذان لا الجرذان: أي أنها بكسر الجيم وإسكان الراء، جمع جُرَذ -بضم الجيم وفتح الراء-، والعامة تجعل الجمع بضم الجيم.

عن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، فِي حَدِيثِهِ هَذَا: أَنَّ وَفَدَ عَبْدَ الْقَيْسِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَرْضَنَا كَثِيرَةُ الْجُرَذَانِ⁽¹³⁾.

قال صاحب العين: الجرذان، جمع جُرَذ⁽¹⁴⁾ -على مثال نُعْرٍ وَحُدَدٍ⁽¹⁵⁾-؛ بكسر الجيم -في الجمع-⁽¹⁶⁾؛ على وزن فِعْلان⁽¹⁷⁾؛ من باب صُرَدَ وَصِرْدَان، وَخُرَزَ وَخِرْزَان⁽¹⁸⁾، وكذا ضبطها القاضي⁽¹⁹⁾، وتابعه ابن قرقول⁽²⁰⁾، وبالكسر ضبطه: الخضراوي⁽²¹⁾، وابنُ رسلان⁽²²⁾، والسيوطي⁽²³⁾.

قال الباحث: أخطأ من ضبط الجمع بضم الجيم على نسخة الصحاح⁽²⁴⁾؛ إذ نصّ الزين الرازي في مختاره على أنها بكسر الجيم⁽²⁵⁾، وكذا صوّبه الصفدي⁽²⁶⁾. وانفرد الزبيدي أن الجمع جُرَذَانٌ، بِالصُّمِّ، قال: وَضَبَطَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ بِالْكَسْرِ⁽²⁷⁾. ولم ير الباحث من وافقه أو كان سابقاً له في ذلك في حد بحثه القاصر، ولعل الزبيدي غير مقتنع بما أورده من ضبط أصالة؛ إذ ذكر ضبط الزمخشري له بعده مباشرة،

وكانه الوحيد المنفرد بهذا الضبط، خلافاً لحقيقة أنه المنفرد، بل يورد عليه بما ذكرناه من أساطين اللغة ضبطاً بالنص أو الوزن أو الحروف، ومما يُضاف هنا أنّ ممّا جاء على وزن جرّذان في الجمع صردان، قال الفارابي: جاء على فعلان جمعا ما كان على فُعال وفُعل، كقولك: غرابٌ وغربان، وصردٌ وصردان⁽²⁸⁾. والصرد: طائر يتشام به، وجمعه صردان -بالكسر-⁽²⁹⁾. وابن الطيب الفاسي شيخ الزبيدي، والأعجب أنّ الزبيدي نفسه ذكر في جمع الصرد صردان بكسر الصاد!⁽³⁰⁾ والجرد، اسم الذكر من الفأر أو أكبر من الفأرة⁽³¹⁾، وقيل: هو أعظم من اليربوع، أكر، في ذنبه سواد⁽³²⁾.

ثانياً: سباب لا سباب؛ بكسر السين، لا ضمها:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: "سبابُ المسلم فسوق"⁽³³⁾. قال ابن الأثير: السَّبُّ: الشَّتْمُ. يُقَالُ سَبَّهُ يَسْبُهُ سَبًّا وَسِبَابًا⁽³⁴⁾. وضبطه بالكسر: الزركشي⁽³⁵⁾، والقسطلاني، قال: بكسر السين وتخفيف الموحدة⁽³⁶⁾، وتابعه عليه القاري⁽³⁷⁾.

ثالثاً: الرُّوع: القلب، والرُّوع: الفرع

عن عائشة -رضي الله عنها-، في نزول الوحي: فَرَمَلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرُّوعُ⁽³⁸⁾. ويلزم هنا أن نذكر ما جاء في سؤال النبي صلى الله عليه وسلم صحابته عن النخلة أن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: وَلَقِيَ فِي نَفْسِي أَوْ رُوْعِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ⁽³⁹⁾.

بيان المسألة: الرُّوع الخوف والفرع، والرُّوع: النفس والقلب والعقل. ولا يصح وضع إحداهما في معنى الأخرى. حيث يتضح في الحديث الأول (الرُّوع) بفتح الراء، وفي الثاني (الرُّوع) بضمها؛ حتى لا يلتبس الضبط علينا في بابيهما:

الرُّوع: الفرع. راعني هذا الأمر يزوعني، وارثعت له، ورؤعتني فترؤعت منه⁽⁴⁰⁾، وهو إعظامك الشيء وإكثاره فترناع له، وقد يكون ذلك من خوف يفجؤك ومن جمال يبهرك⁽⁴¹⁾، وهو كذلك الخوف والرُّعب الشديد⁽⁴²⁾ وافرّق بينهما الأخفش عند تفسيره قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ﴾ [هود: 74]، فقال: الرُّوع: القلب والعقل، والرُّوع: الفرع⁽⁴³⁾، وتابعه عليه أبو عبيد⁽⁴⁴⁾، وكذا قال الجوهري، وفيه: يقال وقع ذلك في روعي، أي في خلدي وبالي⁽⁴⁵⁾، وابن الأثير⁽⁴⁶⁾، وتابعه عليه النووي⁽⁴⁷⁾، وابن حجر⁽⁴⁸⁾، وتابعه العيني⁽⁴⁹⁾، وقيل: الرُّوع موضع الرُّوع. والمعنى: خرج الرُّوع عن قلبه؛ [رُوعه]⁽⁵⁰⁾.

رابعاً: المخيط: الإبرة، والمخيط: الثوب

عن أنس بن مالك رضي الله عنه في حديث شق الصدر قال: وَقَدْ كُنْتُ أَرَى أَثَرَ ذَلِكَ الْمَخِيطِ فِي صَدْرِهِ⁽⁵¹⁾. **بيان المسألة:** نص ابن عبد البر في مثل هذا السياق أنه لا خلاف أن الرواية المخيط بكسر الميم - يعني وإسكان الخاء وفتح الياء-، وهي الإبرة⁽⁵²⁾.

وكذا ضبطها: القاضي⁽⁵³⁾، وابن الأثير⁽⁵⁴⁾، واليفرنج⁽⁵⁵⁾، والتوربشتي⁽⁵⁶⁾، والنووي⁽⁵⁷⁾، - وتابعه السبط ابن العجمي⁽⁵⁸⁾، -، والقرطبي⁽⁵⁹⁾، والبيضاوي⁽⁶⁰⁾، وابن دقيق العيد⁽⁶¹⁾، والصرصري⁽⁶²⁾، والمظهري⁽⁶³⁾، والطبي⁽⁶⁴⁾، والشمس الهروي⁽⁶⁵⁾، وابن رسلان⁽⁶⁶⁾، وابن الملك⁽⁶⁷⁾، والعيني⁽⁶⁸⁾، والسيوطي⁽⁶⁹⁾، وابن حجر الهيتمي⁽⁷⁰⁾، والقاري⁽⁷¹⁾، والمناوي⁽⁷²⁾، والدهلوي⁽⁷³⁾.

وعلى هذا ضبطه أهل اللغة، كالفراء، قال: مثل ملحف ومقنع⁽⁷⁴⁾، وتغلب، وذكره في باب المكسور أوله⁽⁷⁵⁾، وتابعه ابن درستويه⁽⁷⁶⁾، وابن هشام اللخمي⁽⁷⁷⁾، ونظمها ابن المرحل بقوله: ومُنْزَرٌ ومُخْلَبٌ أي قدح.. للخلب والمخيط وهو المنصَح⁽⁷⁸⁾، وكذا ضبطه: ابن دريد⁽⁷⁹⁾، والفارابي⁽⁸⁰⁾، ونشوان الحميري⁽⁸¹⁾، وذكرها في باب مفعّل، والجوهري⁽⁸²⁾، -؛ لأنّ الزين الرازي قال: بوزن المَبْضَعِ⁽⁸³⁾، -، وابن سيده⁽⁸⁴⁾.

والنجم النسفي⁽⁸⁵⁾، والفيومي⁽⁸⁶⁾، والفيروز⁽⁸⁷⁾، وابن المبرد⁽⁸⁸⁾، والكجراتي⁽⁸⁹⁾، وابن الطيب الفاسي، قال: كمنبر⁽⁹⁰⁾، والزبيدي⁽⁹¹⁾.

ومن المفسرين: الطبري⁽⁹²⁾، والجرجاني⁽⁹³⁾، والبغوي⁽⁹⁴⁾، وابن عطية⁽⁹⁵⁾، وابن الجوزي⁽⁹⁶⁾، والفخر الرازي⁽⁹⁷⁾، وأبو عبد الله القرطبي⁽⁹⁸⁾، وأبو حيان الأندلسي⁽⁹⁹⁾، والسمين الحلبي⁽¹⁰⁰⁾، وابن عادل⁽¹⁰¹⁾، والقمي النيسابوري⁽¹⁰²⁾، وأبو السعود⁽¹⁰³⁾، وابن عاشور⁽¹⁰⁴⁾، وذلك عند تفسير قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: 40]

ومنه حديث عدي بن عميرة الكندي⁽⁹⁸⁾، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ، فَكَتَمْنَا مَخِيطًا، فَمَا فَوْقَهُ كَانَ غُلُولًا يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"⁽¹⁰⁵⁾، وحديث أبي ذر⁽⁹⁸⁾، القدسي، "يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أُولَكُمْ وَأَخْرَكُمُ وَإِنْسَكُمُ وَجَنَكُمُ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمَخِيطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرُ"⁽¹⁰⁶⁾.

أما المَخِيط فهو الثوب الذي خيط أو يُخاط، ويمكن أن نقول: المَخِيط ما يُخاط بالمَخِيط - مِفْعَل على وزن الآلة-. تقول: "خِطْتُ الثَّوبَ أَخِيطُهُ، خَيْطًا، فَهُوَ مَخِيطٌ. وَالْخِيَاطُ وَالْمَخِيطُ: الْإِبْرَةُ، وَنَحْوُهَا مِمَّا يُخَاطُ بِهِ"⁽¹⁰⁷⁾، وفرق بينهما ابن حجر على هذا، فقال: الْمَخِيطُ يَفْتَحُ الْمِيمَ وَكَسَرَ الْخَاءَ: الثَّوبُ، وَبَكَسَرَ ثُمَّ سَكُونُ: الْإِبْرَةُ⁽¹⁰⁸⁾.

خامسًا: أحمص لا أحمص

عن الثَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ⁽⁹⁸⁾، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إِنَّ أَهْلَ النَّارِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَرَجُلٌ تَوَضَّعَ فِي أَحْمَصٍ قَدَمَيْهِ جَمْرَتَانِ، يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاعُهُ"⁽¹⁰⁹⁾.
أَحْمَصٌ: يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ⁽¹¹⁰⁾، وإسكان الخاء المعجمة - لا ضمها-، وفتح الميم، ثم صاد مهملة: ما دخل من القدم، فلم يصب الأرض عند المشي⁽¹¹¹⁾، وهو المتجافي من باطن القدم عن الأرض، فلا يمسها، وأصله من الضمور⁽¹¹²⁾، وضده: أَمْسَحَ الرَّجُلُ⁽¹¹³⁾، وممسوح القدمين⁽¹¹⁴⁾، والأَرَحُ: من لا أَحْمَصَ لِقَدَمَيْهِ⁽¹¹⁵⁾.

سادسًا: غُلُول - بضم الغين واللام-، لا غُلُول - بفتح الغين-

عن ابن عمر - رضي الله عنهما-: "لَا تُقْبَلُ صَدَقَةٌ مِنْ غُلُولٍ"⁽¹¹⁶⁾.
فهي إذن: -بضمّتين-: الْخِيَانَةُ فِي الْمَغْنَمِ وَالسَّرْقَةِ مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ. يُقَالُ: غَلَّ يَغْلُ غُلُولًا⁽¹¹⁷⁾. وَغُلُولٌ -بضم الغين-، قاله: القاضي⁽¹¹⁸⁾، والنووي⁽¹¹⁹⁾، والعيني⁽¹²⁰⁾، والقاري⁽¹²¹⁾.

سابعًا وثامنا:

عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ⁽⁹⁸⁾، قَالَ: وَأَلْفَى النَّبِيُّ ﷺ الْجُبَّةَ عَلَى مَنْكِبَيْهِ، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ، وَمَسَحَ بِنَاصِيَّتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَعَلَى خُفَيْهِ.."⁽¹²²⁾.

سابعًا: مَنْكِبٌ لا مَنْكَبٌ أو مَنْكَبٌ

الْمَنْكِبُ: مَجْمَعُ عَظْمِ الْعَضِدِ وَالْكَتِفِ⁽¹²³⁾، وَالْمَنْكَبُ -بفتح الميم وكسر الكاف⁽¹²⁴⁾- كَالْمَجْلِسِ⁽¹²⁵⁾، وكذا هو في عمدة العيني⁽¹²⁶⁾، والمرقاة⁽¹²⁷⁾، ونص الصفدي على خطأ مَنْكَبٌ، قال: والصواب: مَنْكِبٌ بالكسر⁽¹²⁸⁾. وهو رَأْسُ الْكَتِفِ الْمُشْرِفُ مِنْهُ⁽¹²⁹⁾، أو ما بين الكتف والعنق⁽¹³⁰⁾.

ثامنا: الْعِمَامَةُ لا الْعِمَامَةُ

الْعِمَامَةُ: بكسر العين، نصّ عليه الكرمانی⁽¹³¹⁾، والبرماوي⁽¹³²⁾، والقاري⁽¹³³⁾، والسندي⁽¹³⁴⁾، وأحمد رضا، وقال: فتح العين غلط، وهي ما يلف على الرأس⁽¹³⁵⁾.

تاسعاً: الثَّوْمُ لا الثُّومَ

عَنِ ابْنِ عُمرَ - رضي الله عنهما-، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ: "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ - يَعْنِي الثُّومَ- فَلَا يَأْتِيَنَّ الْمَسَاجِدَ" (136).

الثَّوْمُ: ذكرها بضم الثاء المثلثة: ابنُ الملقن (137)، والدمامي (138)، وابنُ حجر (139)، والعيني (140)، وأبو العلا المباركفوري (141)، وكذا: الفارابي في باب فُعْل- (142)، والزبيدي (143).

وبذا يتأكد خطأ من ضبطها بفتح الثاء وإسكان الواو على اللين، بل وأوها مذبذبة بعد ثاء مضمومة، ومما يؤكد ذلك أنها عند بعض أهل اللغة مُبدلة من الفاء في (قُومها)؛ قال ابن سيده: قِيلَ الْقَوْمُ لَعَةً فِي الثَّوْمِ أَرَاهُ عَلَى الْبَدَلِ (144)، وإن كان الأصح أن القوم الحنطة، قال الطبري: في بعض القراءات "وثومها" (145)، وقال الزجاج: ولا خلاف عند أهل اللغة أن القوم الحنطة، وسائر الحبوب التي تخبز يلحقها اسم القوم (146)، وقال الجوهري: القوم: الثَّوْمُ، ويقال: هو الحنطة (147). والحاصل هنا أن الإبدال يحافظ على الوزن المذكور أولاً.

عاشراً: عَنُوة - مفتوحة العين - لا عَنُوة - فضمة خطأ، وبعض العامة تكسرهما.

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ قَالَ: وَأَصْبَنَاهَا عَنُوةً... (148).

قال النووي: عَنُوةٌ: هُوَ بَفَتْحِ الْعَيْنِ؛ أَيُّ قَهْرًا لَا صَلَاحًا (149)، وكذا ضبطه الشراح بفتح العين لا ضمها وسكون النون؛ كالزركشي (150)، وابن الملقن (151)، وابن رسلان (152)، والعيني (153)، والسيوطي (154)، والقسطلاني (155)، والسندي (156). وضبطه كذلك: ابنُ سيده (157)، -نقلًا عن أبي عبيد- (158)، وابن الأثير (159)، والمطرزي (160)، والفيومي (161)، والفيروز (162).

ولم يضبطه بالضم مقدمًا إياه على الفتح سوى الجبِّي المتوفى فيما يظهر قبل القرن الخامس الهجري، قال: العَنُوة: بضم العين وفتحها وتسكين النون، وهي القهرة والذلة (163)، وهو خطأ كما ذكر الصقلي: يقولون: أرض العَنُوة بضم العين. والصواب: العَنُوة بفتحها (164)، وتابعه على هذا التصويب اللخمي (165)، والصفدي (166). بل إن ابن سيده ذكر أنها تعني بالضم: جُفُوف الشَّعَرِ والتَّبَادُءِ، وَبُعْدُ عَهْدِهِ بِالْمَشْطِ (167)؛ ما يؤكد أنهما متباينان ولا يجتمعان.

حادي عشر: صُمَات لا صِمَات

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما-، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْيَكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا" (168).

قال ابن الأثير: الصُّمَات -بالضم-: السكوت (169). وكذا ضبطه: الخطابي (170)، والنووي (171)، وابن رسلان (172)، والسيوطي (173)، والقاري (174)، والمنائي (175)، والدهلوي (176)، والزرقاني (177)، والسندي (178). وكذا هو في كتب أهل اللغة؛ كالعين، والدلائل، والمنتخب، والجمهرة، وديوان الأدب، والمخصص، ومدخل اللخمي، والمطلع، والمصباح، والقاموس، والتاج (179).

وقال عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: وَهَذِهِ خِرَاتُكَ لَا أَرَى فِيهَا إِلَّا مَا أَرَى (180).

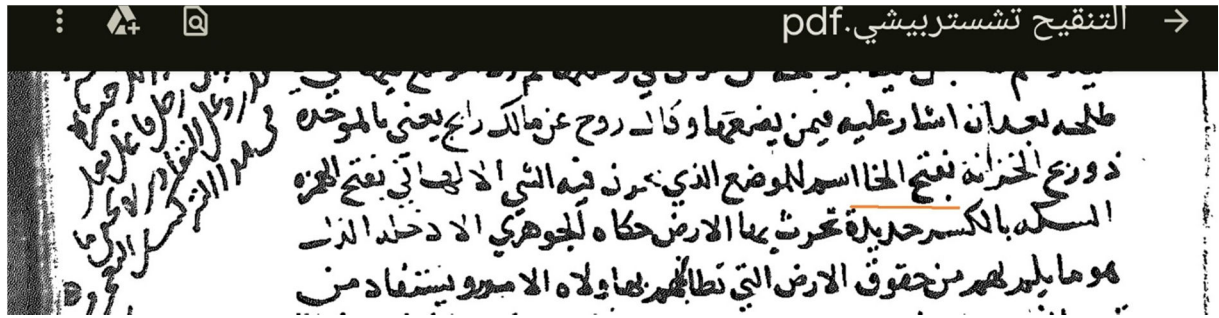
ذكرها القاضي بكسر الخاء المعجمة، وقال: هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الَّذِي يُخْتَرَنُ فِيهِ الشَّيْءُ (181)، وكذا ابن الملقن (182)، والعراقي (183)، والبرماوي (184)، والعيني (185)، والكوراني (186)، والسيوطي (187)، والقسطلاني (188)، وزكريا الأنصاري (189)، والقاري (190)، والدهلوي (191)، والزرقاني (192)، والسندي (193).

وذكرها بالكسر من المفسرين: الجرجاني، قال: وبفتح الخاء المصدر (194)، والسمين الحلبي؛ كالإمارة والولاية (195)، وابن عاشور (196). ومن اللغويين: الخليل (197)، والفارابي على وزن فَعَالَة (198)،

إصلاح غلط المحدثين بيان ما تلحن فيه العامة - دراسة تطبيقية على صحيح مسلم

وكذا الأزهر⁽¹⁹⁹⁾، والجوهري⁽²⁰⁰⁾، -وأخذه عنه الرازي⁽²⁰¹⁾، وابن سيده⁽²⁰²⁾، والفيومي⁽²⁰³⁾، والفيروز، وقال: كِتَابَةٌ، ولا يُفْتَحُ⁽²⁰⁴⁾، وتابعه الزبيدي⁽²⁰⁵⁾، وقال ابن هشام اللخمي: يقولون: خزانة وبطانة، بالفتح. والصواب: خزانة وبطانة، بالكسر فيهما⁽²⁰⁶⁾، وكذا قال الصفي على وزن الولاية والإمارة⁽²⁰⁷⁾.

وأغرب الزركشي؛ فاقصر على فتح الخاء⁽²⁰⁸⁾، وبهذا التفرد والإغراب يخالف جميع الشراح واللغويين، وقد راجعت المخطوط⁽²⁰⁹⁾ فوجدته كذلك؛ لأنني ظننت وهم المحقق أولاً.



المبحث الثالث: ما تلحن فيه العامة في باب الأفعال في صحيح مسلم

أولاً: يُبْغِضُ - بضم الياء وكسر الغين، لا بفتح الياء والغين-

عن البراء رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الأنصار: "لَا يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ"⁽²¹⁰⁾. قال ابن فارس: الباءُ وَالْعَيْنُ وَالضَّادُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ يَذُلُّ عَلَى خِلَافِ الْحَبِّ. يُقَالُ: أَبْغَضْتُهُ أَبْغَضْتُهُ⁽²¹¹⁾. وذكر الفيروز أن بَعْضَ [وَبَعْضَ وَبَعْضَ]، كَكُرْمٍ وَنَصَرَ وَفَرَحَ، بَغَاضَةً، فهو بَغِضٌ. يعني أن تثليث الغين في الماضي يوجب الفعل اللازم نفسه. قال: وَأَبْغَضْتُهُ وَيَبْغِضُنِي، بالضم: لُغَةٌ رَدِيَّةٌ⁽²¹²⁾، أضاف الزبيدي أن هذا من كلام أبي حاتم السجستاني، قال: وهي من كلام الحشَو، وَأَنْبَتَهَا تَغْلَبُ وَحَدَهُ⁽²¹³⁾، وذكر ثعلب في باب (أَفْعَلْ): وَأَبْغَضْتُ الشَّيْءَ أَبْغَضْتُهُ، وَأَنَا مُبْغِضُهُ، وقد بَعْضُ هو⁽²¹⁴⁾. وقال في الموطأ: وَأَبْغَضَ الْإِنْسَانُ شَيْئًا يُبْغِضُ... فذا وذاك مُبْغِضٌ وَمُبْغِضٌ⁽²¹⁵⁾، وَأَبْغَضْتُ الشَّيْءَ أَبْغَضْتُهُ إِبْغَاضًا، من البُغْضِ الذي هو ضد الحب أي مَقْتُهُ ولم أَحِبَّهُ، فَأَنَا مُبْغِضُهُ بكسر الغين، وهو مُبْغِضٌ بفتحها⁽²¹⁶⁾.

قال الباحث: نقول أَبْغَضَ يُبْغِضُ، ولا نقول: يَبْغِضُ؛ لأنها لغة حشو رديئة، أما يَبْغِضُ -بفتح الغين- فلا وجه له، وليس من هذا الباب أصالة.

ثانياً: هَوَيْتُ: سَقَطْتُ، وَهَوَيْتُ: أَحْبَبْتُ

عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما-، أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما رأى الملك، قال: "فَجِئْتُ مِنْهُ فَرَقًا حَتَّى هَوَيْتُ إِلَى الْأَرْضِ"⁽²¹⁷⁾.

بيان المسألة: هَوَيْتُ: بفتح الهاء والواو فياء ساكنة: "سَقَطْتُ من الفزع"⁽²¹⁸⁾، أما هَوَيْتُ: أَحْبَبْتُ. والعامة لا تفرق بينهما وربما وضعت أحدهما محل الآخر، خصوصاً عند اتصالها بضمير المتكلم.

قال عبد الغافر الفارسي: هَوَيْتُ: سَقَطْتُ؛ من الهَوِيَّ والهَوِيَّ معاً⁽²¹⁹⁾، وقال القاضي: يُقَالُ هَوَيْتُ إِذَا سَقَطْتُ - بفتح الواو-، وَهَوَى أَيْضًا بِمَعْنَى هَلَكَ وَمَاتَ⁽²²⁰⁾، وتابعه عليه ابن قرقول⁽²²¹⁾، وقال القرطبي: هَوَى -بفتح الواو- مضارعه يَهْوِي -بفتح الياء وكسر الواو-⁽²²²⁾، وذكر النووي أن هَوَيْتُ

وَأَهْوَيْتُ بِمَعْنَى⁽²²³⁾، وأكد أَنَّ الرواية في حديث الباب هنا هَوَيْتُ، قال: وَهُوَ صَحِيحٌ؛ يُقَالُ هَوَى إِلَى الْأَرْضِ وَأَهْوَى إِلَيْهَا لُغَتَانِ؛ أَي سَقَطَ⁽²²⁴⁾. وَمَنْ ضَبَطَهَا هَوَيْتُ: الْكِرْمَانِيُّ⁽²²⁵⁾، وابن الملن⁽²²⁶⁾، والبرماوي⁽²²⁷⁾، وابن حجر⁽²²⁸⁾، والعيني⁽²²⁹⁾، والسيوطي⁽²³⁰⁾، والقسطلاني⁽²³¹⁾، وزكريا الأنصاري⁽²³²⁾، والقاري⁽²³³⁾.

وقال الخليل: هَوَى يَهْوِي هَوْيَانًا: سَقَطَ⁽²³⁴⁾، وأوضحها القالي بالحروف - نقلًا عن الأصمعي -: هَوَيْتُ أَهْوِي هَوِيًّا -بفتح الواو في الماضي، وكسرها في المستقبل، وضم الهاء وكسر الواو وشد الياء في المصدر- أي سقطت إلى أسفل، فأنا هَوِيٌّ⁽²³⁵⁾، وكذا ذكر الجوهري، وتابعه الزين الرازي⁽²³⁶⁾، وابن سيده⁽²³⁷⁾، والفيومي⁽²³⁸⁾.

قال الباحث: هَوَيْتُ -بفتح الهاء والواو وإسكان الياء وضم تاء المتكلم-: سَقَطْتُ⁽²³⁹⁾، ومن بابه قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى﴾ [النجم: 1]، قال الزجاج: هَوَى: سَقَطَ⁽²⁴⁰⁾، ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةُ أَهْوَى﴾ [النجم: 53] وهي قرى لوط، رُفِعَتْ ثم أَهْوَيْتُ أَي أَلْقَيْتُ فِي الْهَوَايَةِ [أهواها جبريل عليه السلام]⁽²⁴¹⁾، والإهواء: الإسقاط، يقال: أَهْوَاهُ فَهَوَى⁽²⁴²⁾. ﴿وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى﴾ [طه: 81]؛ هَوَى: هَلَكَ، وأصله أن يسقط من جبل فيهلك⁽²⁴³⁾. قال الباحث: وهو من باب تسمية الشيء بنتيجته؛ فالسقوط المؤدي للمهلكة هَوَى، و﴿فَاجْعَلْ أَفْنِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: 37] قال الفراء: تَهْوِي إِلَيْهِمْ: تَرِيدُهُمْ؛ كَقَوْلِكَ: رَأَيْتُ فَلَانًا يَهْوِي نَحْوَكِ أَي يَرِيدُكَ. وقرأ بعض القراء (تَهْوَى إِلَيْهِمْ) بنصب الواو، بمعنى تهواهم⁽²⁴⁴⁾، قال الباحث: واستعمال تهوي بمعنى الإرادة التي هي القصد للشيء أعطى معنى مزيداً هنا؛ وهو السرعة في الذهاب والميل للشيء كسرعة نزوله من عل؛ أي أنه استعاره لفكرة السرعة ذاتها دون تكسر ولا تأخر ولا انثناء، ولأنَّ الفعل (يهوي) في المضارع يُستعمل لهوى وهَوَى، فيجوز أن يكون المعنى هنا "تحبهم؛ كقولهم: فلان يَنْحَطُ فِي هَوَاكَ؛ أَي: يُخَلِدُ إِلَيْهِ وَيَقِيمُ عَلَيْهِ"⁽²⁴⁵⁾، كما أنَّ إضافة حرف الجرِّ (إليهم) في اللفظ الثاني الذي هو الميل رغم أن المعنى دونه واحدٌ يفيد شدة المبالغة والتعلق والارتباط.

وهذا كله من باب حديث أبي هريرة "فَهُوَ يَهْوِي فِي النَّارِ"⁽²⁴⁶⁾؛ "أَي يَنْزِلُ سَاقِطًا"؛ لَأَنَّ دَرَكَاتِ النَّارِ إِلَى أَسْفَلٍ فَهُوَ نَزُولٌ سَقُوطٌ⁽²⁴⁷⁾.

وحتى لا يحدث التباس بين (هَوَيْتُ=سَقَطْتُ) و(هَوَيْتُ=أَرَدْتُ وأحببتُ ورغبتُ)، كان لا بدَّ من ذكر ما جاء في البخاري؛ قَالَ سَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-: وَانْظُرْ أَيَّ زَوْجَتَيَّ هَوَيْتَ نَزَلْتُ لَكَ عَنْهَا، فَإِذَا حَلَّتْ، تَزَوَّجْتَهَا⁽²⁴⁸⁾، ومن بابه كذلك عن جابر -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا سَهْلًا، إِذَا هَوَيْتَ -عَائِشَةُ- الشَّيْءَ تَابَعَهَا عَلَيْهِ⁽²⁴⁹⁾. وحديث أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: "وَالْقَلْبُ يَهْوِي وَيَتَمَنَّى"⁽²⁵⁰⁾.

هَوَيْتُ: أَرَدْتُ؛ مِنْ: هَوَى -بِالْكَسْرِ- يَهْوَى هَوًى: إِذَا أَحَبَّ⁽²⁵¹⁾، وقال القسطلاني: هَوَيْتُ: -بفتح الهاء وكسر الواو-⁽²⁵²⁾، وكذا ضبطه زكريا الأنصاري⁽²⁵³⁾. قال الخليل: هَوَى يَهْوَى هَوًى -مَقْصُورٌ-: أَحَبَّ⁽²⁵⁴⁾، وَهَوَى الشَّيْءُ: أَحَبَّهُ، وَفِي دِينَ أَوْ مَذْهَبٍ أَوْ عَشْقٍ: اسْتَعْبَدَهُ ذَلِكَ⁽²⁵⁵⁾، وضبطه الجوهري بكسر الواو⁽²⁵⁶⁾، "يُقَالُ هَوَيْتُ أَهْوَى"⁽²⁵⁷⁾، وَهَوَيْتُ -بِكَسْرِ الْوَاوِ-، مِنْ حَدِّ عِلْمٍ [يَعْلَمُ]⁽²⁵⁸⁾، وَبَابُهُ صَدَى⁽²⁵⁹⁾، وقال ابن الطيب الفاسي: وقد هَوَى كَرَضِي، هَوًى بِالْقَصْرِ فَهُوَ هَوِيٌّ⁽²⁶⁰⁾.

ثالثاً: اعمد ويعمد - بكسر الميم لا فتحها-

عَنْ حَدِيثَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ: فَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ: اغْمِدُوا إِلَى مُوسَى ﷺ...⁽²⁶¹⁾، وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَغْمِدُ إِلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ"⁽²⁶²⁾.

وقد ضبطه القسطلاني كاملاً، قال: يَعْمَدُ: بفتح المثناة التحتية، وسكون العين، وكسر الميم⁽²⁶³⁾، وقال القاضي: عَمَدَ -بفتح الميم- لكذا: قصد، يعمِد -بِكَسْرِهَا-⁽²⁶⁴⁾، وذكر السنوسي في ضبطها أنها بكسر الميم⁽²⁶⁵⁾، كما ذكر ابن حجر أنها بكسر الميم كذلك⁽²⁶⁶⁾، وتابعه العيني⁽²⁶⁷⁾.

وقال الزرقاني: يَعْمِدُ: بِكَسْرِ الْمِيمِ يَقْصِدُ وَرُئًا وَمَعْنَى، وَمَا ضِيهِ عَمَدَ كَقَصَدَ، وَفِي لُغَةٍ قَلِيلَةٍ مِنْ بَابِ فَرَحَ⁽²⁶⁸⁾، إِلَّا أَنِّي لَمْ أَجِدْ مِنْ ذَكَرَهَا لُغَةً قَلِيلَةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَضْعُ الْمَعَانِي فِي السِّيَاقَاتِ الْمَخْتَلِفَةِ لِهَذَا النَّتَاجِ كَمَا يَرِدُ ذِكْرُ بَعْضِهِ مِنْ تَاجِ الْعُرُوسِ عَقِيبَ هَذَا، وَبِكُلِّ حَالٍ فَالرَّوَايَةُ عَلَى وَزْنِ يَفْعَلُ، وَقَدْ اِكْتَفَى الزَّرْقَانِي نَفْسَهُ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ غَيْرِ هَذَا بِكَسْرِ الْمِيمِ⁽²⁶⁹⁾.

وقال ابن فارس: عَمَدْتُ فُلَانًا وَأَنَا أَعْمِدُهُ عَمْدًا، إِذَا قَصَدْتِ إِلَيْهِ⁽²⁷⁰⁾، وَقَدْ تَعَمَّدَهُ وَتَعَمَّدَ لَهُ وَعَمَدَهُ يَعْمِدُهُ عَمْدًا وَعَمَدَ إِلَيْهِ وَلَهُ يَعْمِدُ عَمْدًا وَتَعَمَّدَهُ وَاعْتَمَدَهُ: قَصَدَهُ، وَالْعَمْدُ الْمَصْدَرُ مِنْهُ⁽²⁷¹⁾. أَمَّا عَمَدَ -بكسر الميم- الثَّرى، يَعْمُدُ -بفتحها- عَمْدًا: بَلَّلَهُ الْمَطَرُ، وَعَمَدَ الْخُرَاجُ، كَفَرَحَ، عَمْدًا، إِذَا عُصِرَ قَبْلَ أَنْ يَنْضَجَ فَوَرِمَ وَلَمْ تَخْرُجْ بَيْضَتُهُ. وَعَمَدَهُ الْمَرَضُ يَعْمِدُهُ: فَدَحَهُ، وَعَمَدَهُ يَعْمِدُهُ: أَسْقَطَهُ، وَعَمَدَهُ: ضَرَبَهُ بِالْعُمُودِ. وَعَمَدَهُ يَعْمِدُهُ: ضَرَبَ عُمُودَ بَطْنِهِ، وَأَحْرَزَتْهُ⁽²⁷²⁾.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات:

ورغم أن الباحث وقع على أكثر من ثلاثة أضعاف ما بثه هنا، إلا أن مقتضيات البحث جعلته كذا، عسى الله أن يوفق لاحقاً، والحمد لله.

أولاً: النتائج:

- 1- ما يجده القارئ قليل المراجع أحياناً رغم هذا الاستقراء، فلعل الباحث يرجعه لكونه معروفاً مشهوراً وذائعاً على ألسنة الناس في الأزمنة السابقة إما عموماً أو خصوصاً، وغالباً ما يكون من أشار إلى ضبطه هم متأخرون.
- 2- الأدق في ضبط الألفاظ نقلها ممن يضبط بالحروف أو الوزن.
- 3- تلخيص ما تخطئ فيه العامة في باب الأسماء والأفعال الواردة في البحث:

الخطأ	الصواب	الخطأ	الصواب
الجُرْذَان	الجِرْذَان	سُبَاب	سَبَاب
أَخْمَص	أَخْمَص	غُلُول	غُلُول
مَنْكَب وَمَنْكَب	مَنْكَب	الْعِمَامَة	الْعِمَامَة
النُّوم	النُّوم	عُنُوة	عُنُوة
صِمَات	صِمَات	خَزَانَة	خَزَانَة
يُبْغِض	يُبْغِض	هَوَيْتَ ⁽²⁷³⁾	هَوَيْتَ: سَقَطَتْ
اعْمَدَ وَيَعْمَدُ	اعْمَد وَيَعْمَدُ	الرُّوع ⁽²⁷⁴⁾	الرُّوع: الْقَلْبُ
الْمَخِيطُ ⁽²⁷⁵⁾	الْمَخِيطُ: الْإِبْرَة		

ثانياً: التوصيات

- 1- وجوب التحري السابق لعملية القراءة في كتب السنة ودواوينها، وعرض ذلك على الشروح والكتب المحققة المتقنة.
- 2- إفراؤ هذه المسائل بتسليط الضوء عليها أثناء الدرس التحليلي وعند الإعداد للدروس والخطب والكتابة وكل ما يتصل بها.

المصادر والمراجع:

- ابن الأثير، المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، ت: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط، 1979م.
- ابن الأثير، المبارك بن محمد، الشافي في شرح مسند الشافعي، ت: أحمد سليمان وياسر إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 2005م.
- الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م.
- الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، ت: محمد إبراهيم، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د.ط، 1964م.
- ابن الأنباري، محمد بن القاسم، الأضداد، ت: محمد إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، د.ط، 1987م.
- الأنصاري، زكريا، منحة الباري، ت: سليمان العازمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 2005م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، الصحيح، ت: عبد السلام علوش، مكتبة الرشد، الرياض، ط2، 2006م.
- البرماوي، شمس الدين، اللامع الصبيح، ت: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط1، 2012م.
- البعلبي، محمد بن أبي الفتح، المطلع على ألفاظ المقنع، مكتبة السوادي للتوزيع، ط1، 2003م.
- البيهقي، الحسين بن مسعود، معالم التنزيل في تفسير القرآن، ت: محمد النمر وآخرين، دار طيبة، ط4، 1997م.
- الثوري، فضل الله بن حسن، الميسر في شرح مصابيح السنة، ت: عبد الحميد هندواوي، مكتبة نزار الباز، الرياض، ط2، 2008هـ.
- ثعلب، أحمد بن يحيى، الفصيح، دار المعارف، د.ط، د.ت.
- الجبلي، شرح غريب ألفاظ المدونة، ت: محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 2005م.
- الجرجاني، عبد القاهر، دُرُجُ الدُّرَر في تَفْسِيرِ الْإِسْمِ والسُّور، مجلة الحكمة، بريطانيا، ط1، 2008م.
- الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م.
- ابن جني، عثمان بن جني، المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د.ط، 1999م.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، زاد المسير في علم التفسير، ت: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1422هـ.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، كشف المشكل، ت: علي البواب، دار الوطن، الرياض، ط1، 1997م.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، ت: أحمد عطار، دار العلم للملايين- بيروت، ط4، 1987م.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، الجرح والتعديل، ت: المعلمي اليماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1952م.
- ابن حجر، أحمد العسقلاني، فتح الباري، دار المعرفة، بيروت، د.ط، 1379هـ.
- الحميري، نشوان، شمس العلوم، ت: حسين العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1999م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، ت: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1420هـ.
- الخضراوي، ابن هشام، المفصح المفهم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط1، 2010م.
- الخطابي، أبو سليمان حمد، أعلام الحديث، ت: محمد آل سعود، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط1، 1988م.
- ابن دُرُسْتَوَيْه، عبد الله بن جعفر، تصحيح الفصيح وشرحه، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د.ط، 1998م.

- ابن دريد، محمد، جمهرة اللغة، ت: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.
- والشؤون الإسلامية، الكويت، د.ط، 2012م.
- ابن دقيق العيد، محمد بن علي، شرح الأربعين النووية، مؤسسة الريان، بيروت، ط6، 2003م.
- الذهلي، عبد الحق، لمعات التنقيح، ت: تقي الدين الندوي، دار النوادر، سوريا، ط1، 2014م.
- رضا، أحمد، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة- بيروت، د.ط، 1960م.
- الركبي، بطلال، النظم المستعذب، ت: مصطفى سالم، المكتبة التجارية، السعودية، د.ط، 1991م.
- ابن رسلان، شهاب الدين، شرح سنن أبي داود، دار الفلاح، مصر، ط1، 2016م.
- رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط2، 2000م.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن حسن، لحن العوام، ت: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2000م.
- الزبيدي، محمد بن مرتضى، تاج العروس، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت، ط1، 1965م.
- الزرقاني، محمد بن عبد الباقي، شرحه على الموطأ، ت: طه سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2003م.
- الزركشي، بدر الدين، التنقيح، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى بالسعودية، د.ط، 1422هـ.
- الزين الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، المكتبة العصرية، بيروت، ط5، 1999م.
- سبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد، تحفة المنجد والمتهم، ت: علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية، ط1، 2017م.
- السرقسطي، قاسم بن ثابت، الدلائل في غريب الحديث، ت: محمد القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2001م.
- أبو السعود، محمد بن محمد، إرشاد العقل السليم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2005م.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، ت: محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996م.
- السندي، نور الدين، حاشيته على سنن ابن ماجه، دار الجيل، بيروت، ط2، د.ت.
- السندي، نور الدين، حاشيته على سنن النسائي، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط2، 1986م.
- السنوسي، محمد بن محمد، مكمل إكمال الإكمال، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل، المحكم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل، المخصص، ت: خليل جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996م.
- السيوطي، جلال الدين، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ط، 1969م.
- السيوطي، جلال الدين، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، ت: أبو إسحاق الحويني، دار ابن عفان، السعودية، ط1، 1996م.
- السيوطي، جلال الدين، التوشيح على الجامع الصحيح، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1998م.
- الشمس الهروي، فضل المنعم شرح صحيح مسلم، ت: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، ط1، 2012م.
- ابن أبي شيبه، عبد الله بن محمد، المصنف، ت: كمال الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1409هـ.
- الصرصري، سليمان بن عبد القوي، التعيين في شرح الأربعين، ت: أحمد عثمان، مؤسسة الريان- بيروت، ط1، 1998م.
- الصفدي، خليل، تصحيح التصحيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1987م.
- الصقلي، عمر ابن مكي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ت: مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990م.
- الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان، ت: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2000م.
- الطيبي، شرف الدين الحسين، شرح مشكاة المصابيح، ت: عبد الحميد هندائي، مكتبة نزار الباز، الرياض، ط1، 1997م.
- الخليل، الفراهيدي، كتاب العين، ت: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت.
- الزمخشري، محمود، الكشف، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
- ابن عادل، عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، ت: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
- ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ط1، 1984هـ.
- ابن عبد البر، يوسف، الاستذكار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
- أبو غبيد، القاسم بن سلام، غريب الحديث، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط1، 1964م.

- ابن العطار علي بن إبراهيم، العدة في شرح العمدة، ت: نظام يعقوبي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 2006م.
- ابن عطية، عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ت: عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 1422هـ.
- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، طرح التثريب في شرح التقريب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت.
- العيني، بدر الدين محمود، شرح سنن أبي داود، ت: خالد المصري، مكتبة الرشد- الرياض، ط1، 1999م.
- العيني، بدر الدين محمود، عمدة القاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت، العيني، بدر الدين محمود، نخب الأفكار، ت: ياسر إبراهيم، وزارة الأوقاف، قطر، ط1، 2008م.
- الفارابي، إسحاق بن إبراهيم، معجم ديوان الأدب، ت: أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط1، 2003م.
- ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1979م.
- الفارسي، عبد الغافر، المفهم لصحيح مسلم، ت: مشهور الحرازي، أسفار، الكويت، ط1، 2020م.
- الفاسي، محمد بن الطيب، شرح كفاية المتحفظ، ت: علي البواب، دار العلوم، السعودية، ط1، 1983م.
- الفخر الرازي، محمد بن عمر، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.
- الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ت: أحمد النجاشي وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، د.ت.
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط8، 2005م.
- الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير، المكتبة العلمية، بيروت، ط1، د.ت.
- القاري، الملا علي، شرح مسند أبي حنيفة، ت: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985م.
- القاري، الملا علي، مرقاة المفاتيح، دار الفكر- بيروت، ط1، 2002م.
- القالي، إسماعيل، البارع في اللغة، مكتبة النهضة- بغداد، ط1، 1975م.
- القرطبي، أبو العباس، المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، دار ابن كثير- دمشق، ط1، 1996م.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ت: أحمد البردوني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م.
- ابن قرقول، إبراهيم، مطالع الأنوار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط1، 2012م.
- القسطلاني، أحمد بن محمد، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط7، 1323هـ.
- قُطْرُب، محمد بن المستنير، الأزمنة وتلبية الجاهلية، ت: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1985م.
- الكجراتي، محمد طاهر، مجمع بحار الأنوار، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط3، 1967م.
- كراع النمل، علي بن الحسن، المنتخب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط1، 1989م.
- الكرمانلي، حمد بن يوسف، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ت: محمد عبد اللطيف، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1981م.
- الكوراني، أحمد بن إسماعيل، الكوثر الجاري، ت: أحمد عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2008م.
- اللخمي، ابن هشام، شرح الفصيح، ت: مهدي جاسم، ط1، 1988م.
- اللخمي، ابن هشام، المدخل إلى تقويم اللسان، دار البشائر-، بيروت، ط1، 2003م.
- المازري محمد بن علي، المُعَلِّم بفوائد مسلم، ت: محمد النيفر، دار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1991م.
- ابن المبرد، يوسف بن حسن، الدر النقي في شرح ألفاظ الخرق، ت: رضوان غربية، دار المجتمع، السعودية، ط1، 1991م.
- ابن المُرَحَّل، مالك بن عبد الرحمن، متن موطأ الفصيح، دار الذخائر، الرياض، ط1، 2003م.
- مسلم، ابن الحجاج النيسابوري، الصحيح، ت: أبي صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، د.ط، 1998م.
- المطرزي، ناصر الدين، المغرب في ترتيب المعرب، مكتبة أسامة بن زيد-، حلب، ط1، 1979م.
- المُظْهَرِي، الحسين، المفاتيح في شرح المصابيح، دار النوادر، سوريا، ط1، 2012م.

إصلاح غلط المحدثين بيان ما تلحن فيه العامة - دراسة تطبيقية على صحيح مسلم

- ابن الملقن، عمر بن علي، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ت: دار الفلاح للبحث العلمي، دار النوادر، دمشق، ط1، 2008م.
- ابن الملقن، عمر بن علي، المعين على تفهم الأربعين، ت: دغش العجمي، مكتبة أهل الأثر، الكويت، ط1، 2012م.
- ابن الملك، محمد بن عَزَّ الدِّين، شرح مصابيح السنة، إدارة الثقافة الإسلامية، ط1، 2012م.
- المناوي، عبد الرؤوف، التيسير بشرح الجامع الصغير، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ط3، 1988م.
- النسفي، نجم الدين عمر، طَلَبَةُ الطَّلِبَةِ، المطبعة العامرة، بغداد، دط، 1311هـ.
- الهروي، أبو عبيد، الغربيين، مكتبة نزار الباز - السعودية، ط1، 1999م.
- الهيثمي، أحمد بن محمد، الفتح المبين بشرح الأربعين، ت: أحمد المحمد وآخرين، دار المنهاج، السعودية، ط1، 2008م.
- الوقشي، هشام بن أحمد، التعليق على الموطأ، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2001م.
- اليحصبي، القاضي عياض، إكمال المعلم، ت: يَحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء، مصر، ط1، 1998م.
- اليحصبي القاضي عياض، مشارق الأنوار، المكتبة العتيقة ودار التراث، دط، دبت.
- اليفرنج، محمد بن عبد الحق، الاقتضاب في غريب الموطأ، مكتبة العبيكان، الرياض، دط، 2001م.
- النووي، يحيى، تحرير ألفاظ التنبيه، ت: عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط1، 1408هـ.
- النووي، يحيى، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 1392هـ.
- الهروي، محمد بن علي، إسفار الفصيح، ت: أحمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1420هـ.

الهوامش:

- (1) عن سليمان بن موسى أنه قال: "لا تأخذوا الحديث عن الصُّفَّيين، ولا تقرأوا القرآن على المُصَحِّفَيْن". ابن أبي حاتم (ت327هـ)، الجرح والتعديل، ج2، ص31.
- (2) الجرجاني، التعريفات، ص179.
- (3) يُنظر: الخليل، كتاب العين، ج3، ص229.
- (4) أبو غبيد، غريب الحديث، ج2، ص233.
- (5) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج5، ص239.
- (6) رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ص13.
- (7) أبو بكر الرُّبَيْدِي، لحن العوام، ص59.
- (8) يُنظر: الرُّبَيْدِي، لحن العوام، ص61-62.
- (9) جاء عند ابن أبي شيبة بلفظ: "تَعَلَّمُوا اللَّحْنَ وَالْفَرَائِضَ وَالسُّنَّةَ كَمَا تَعَلَّمُونَ الْقُرْآنَ". المصنف، ج6، ص240، ح31044. إسناده صحيح؛ رجاله ثقات.
- (10) ابن الأثير، الأضداد، ص239.
- (11) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج4، ص241.
- (12) ابن الأثير، النهاية ج4، ص242.
- (13) مسلم، الصحيح، ك الإيمان، ب الأمر بالإيمان بالله ورسوله، ح26.
- (14) الخليل، العين، ج6، ص94.
- (15) المازري، المُعَلِّمُ بفوائد مسلم، ج1، ص287، والنووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج1، ص192.
- (16) القالي، البارع في اللغة، ص666.
- (17) عبد الغافر الفارسي، المفهم لصحيح مسلم، ج1، ص419. وذكرها ابن دريد في باب فَعَلَ يُجْمَعُ على فِعْلَان. جمهرة اللغة، ج3، ص1335.
- (18) قُطْرُب، الأزمنة وتلوية الجاهلية، ص48.
- (19) القاضي عياض، مشارق الأنوار، ج1، ص144.

- (20) ابن قرقول، مطالع الأنوار، ج2، ص 108.
- (21) ابن هشام الخضراوي، المفصح المفهم والموضح الملهم لمعاني صحيح مسلم، ج1، ص361.
- (22) ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، ج13، ص 255.
- (23) السيوطي، الديباج شرح مسلم بن الحجاج، ج1، ص 30.
- (24) الجوهرري، الصحاح، ج2، ص 561.
- (25) الزين الرازي، مختار الصحاح، ص 56.
- (26) الصفدي، تصحيح التصحيح، ص 212.
- (27) الزبيدي، تاج العروس، ج9، ص 385.
- (28) الفارابي، معجم ديوان الأدب، ج2، ص 141.
- (29) ابن الطيب الفاسي، شرح كفاية المتحفظ، ص 368.
- (30) الزبيدي، تاج العروس، ج8، ص 273.
- (31) الخليل، العين، ج6، ص 94.
- (32) ابن سيده، المحكم، ج7، ص 358.
- (33) مسلم، الصحيح، ك الإيمان، ب بَيَانِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: "سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ"، ح 64.
- (34) ابن الأثير، النهاية، ج2، ص 330.
- (35) بدر الدين الزركشي، التتقيح، ج1، ص 45.
- (36) القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج10، ص 177.
- (37) الملا القاري، مرقاة المفاتيح، ج7، ص 3026.
- (38) مسلم، الصحيح، ك الإيمان، ب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، ح 160.
- (39) مسلم، الصحيح، ك صفة القيامة والجنة والنار، ب مثل المؤمن مثل النخلة، ح 2811.
- (40) الخليل، العين، ج2، ص 242.
- (41) الخطابي، أعلام الحديث، ج1، ص 401.
- (42) القاري، مرقاة المفاتيح، ج9، ص 3731.
- (43) الأخفش الأوسط، معاني القرآن، ج1، ص 386.
- (44) أبو عبيد، غريب الحديث، ج3، ص 285.
- (45) الجوهرري، الصحاح، ج3، ص 1223.
- (46) ابن الأثير، النهاية، ج2، ص 277.
- (47) النووي، المنهاج، ج2، ص 200، وج17، ص 155.
- (48) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج12، ص 418.
- (49) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ج19، ص 306.
- (50) الهروي، الغريبين، ج3، ص 792.
- (51) مسلم، الصحيح، ك الإيمان، ب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، وفرض الصلوات، ح 162.
- (52) ابن عبد البر، الاستذكار، ج5، ص 80، والتمهيد، ج20، ص 41.
- (53) القاضي عياض، مشارق الأنوار، ج1، ص 249.
- (54) ابن الأثير، النهاية، ج2، ص 92.
- (55) اليفرنري، الاقتضاب في غريب الموطأ، ج2، ص 26.
- (56) الثوريثي، الميسر في شرح مصابيح السنة، ج2، ص 416، وج2، ص 540.
- (57) النووي، المنهاج، ج2، ص 217، وج16، ص 133.
- (58) سبط ابن العجمي، تحفة المنجد والمتهم، ج1، ص 129.
- (59) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، ج1، ص 382.

- (60) البيضاوي، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، ج2، ص 70.
- (61) ابن دقيق العيد، شرح الأربعين النووية، ص 90.
- (62) الصرصري، التعيين في شرح الأربعين، ج1، ص 183.
- (63) المظهرى، المفاتيح في شرح المصابيح، ج2، ص 485.
- (64) الطيبي، شرح مشكاة المصابيح، ج5، ص 1479.
- (65) الشمس الهروي، فضل المنعم شرح صحيح مسلم، ج4، ص 114.
- (66) ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، ج1، ص 250، وج11، ص 542.
- (67) ابن الملك، شرح مصابيح السنة، ج3، ص 135، وج4، ص 452، وج6، ص 262.
- (68) العيني، نخب الأفكار، ج12، ص 326.
- (69) السيوطي، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، ج1، ص 304، والديباج، ج1، ص 199، وج5، ص 517.
- (70) الهيثمي، الفتح المبين بشرح الأربعين، ص 644.
- (71) القاري، مرقاة المفاتيح، ج4، ص 1613، وج6، ص 2595، وج9، ص 3743.
- (72) المناوي، التيسير بشرح الجامع الصغير، ج2، ص 34.
- (73) الذهلي، لمعات التنقيح، ج4، ص 247، وج5، ص 151، وج7، ص 86.
- (74) الفراء، معاني القرآن، ج1، ص 379.
- (75) ثعلب، الفصيح، ص 295.
- (76) ابن دُرستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، ص 306.
- (77) ابن هشام اللخمي، شرح الفصيح، ص 142.
- (78) ابن المرحل، متن موطأ الفصيح، ص 101.
- (79) ابن دريد، جمهرة اللغة، ج1، ص 612.
- (80) الفارابي، معجم ديوان الأدب ج3، ص 354.
- (81) نشوان الحميري، شمس العلوم، ج3، ص 1970.
- (82) الجوهرى، الصحاح، ج3، ص 1125.
- (83) الزين الرازي، مختار الصحاح، ص 99.
- (84) ابن سيده، المحكم، ج5، ص 249.
- (85) نجم الدين النسفي، طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، ص 84.
- (86) الفيومي، المصباح المنير، ج1، ص 186.
- (87) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص 244.
- (88) ابن المبرد، الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى، ج2، ص 432.
- (89) الكجراتي، مجمع بحار الأنوار، ج2، ص 138.
- (90) الفاسي، شرح كفاية المتحفظ، ص 609.
- (91) الزبيدي، تاج العروس، ج7، ص 177.
- (92) الطبري، جامع البيان في تأويل آي القرآن، ج12، ص 428.
- (93) عبد القاهر الجرجاني، دُرُجُ الدُّرر في تفسیر الآي والسُّور، ج2، ص 756.
- (94) البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، ج3، ص 229.
- (95) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج2، ص 400.
- (96) ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج2، ص 119.
- (97) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، ج14، ص 240.
- (98) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج7، ص 207.
- (99) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، ج5، ص 37.

- (100) السمين الحلبي، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، ج1، ص 549.
- (101) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ج9، ص 114.
- (102) نظام الدين النيسابوري، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ج3، ص 234.
- (103) أبو السعود (ت982هـ)، إرشاد العقل السليم، ج3، ص 227.
- (104) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج8، ص 98.
- (105) مسلم، الصحيح، ك الإمارة، ب تحريم هدايا العمال، ح 1833.
- (106) مسلم، الصحيح، ك البر والصلة والآداب، ب تحريم الظلم، ح 2577.
- (107) الأزهري، تهذيب اللغة، ج7، ص 208.
- (108) ابن حجر، هدي الساري، ص 115.
- (109) مسلم، الصحيح، ك الإيمان، ب أهون أهل النار عذابا، ح 213.
- (110) النووي، المنهاج، ج3، ص 86.
- (111) القسطلاني، إرشاد الساري، ج2، ص 213.
- (112) القاضي عياض، مشارق الأنوار، ج1، ص 241.
- (113) ابن الأثير، النهاية، ج4، ص 326.
- (114) القاضي عياض، إكمال المعلم، ج1، ص 519.
- (115) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص 219.
- (116) مسلم، الصحيح، ك الطهارة، ب وجوب الطهارة للصلاة، ح 224.
- (117) ابن الأثير، النهاية، ج3، ص 380.
- (118) القاضي عياض، مشارق الأنوار، ج2، ص 134.
- (119) النووي، المنهاج، ج3، ص 103، والإيجاز في شرح سنن أبي داود، ص 254.
- (120) العيني، شرح سنن أبي داود، ج1، ص 179، وعمدة القاري، ج8، ص 268.
- (121) القاري، مرقاة المفاتيح، ج6، ص 2581.
- (122) مسلم، الصحيح، ك الطهارة، ب المسح على الناصية والعمامة، ح 274.
- (123) الجوهري، الصحاح، ج1، ص 228.
- (124) ابن الملقن، المعين على تفهم الأربعين، ص 432.
- (125) الزين الرازي، مختار الصحاح، ص 319.
- (126) العيني، عمدة القاري، ج5، ص 276.
- (127) القاري، مرقاة المفاتيح، ج2، ص 654.
- (128) الصفي، تصحيح التصحيح، ص 497.
- (129) ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، ج2، ص 172.
- (130) ابن العطار، العدة في شرح العمدة، ج3، ص 1656.
- (131) الكرمانلي، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، ج2، ص 166.
- (132) البرماوي، اللامع الصبيح شرح الجامع الصحيح، ج2، ص 125.
- (133) الملا القاري، شرح مسند أبي حنيفة، ج1، ص 233.
- (134) السندي، حاشيته على سنن ابن ماجه، ج1، ص 199.
- (135) أحمد رضا، معجم متن اللغة، ج4، ص 211.
- (136) مسلم، الصحيح، ك المساجد ومواضع الصلاة، ب نهي من أكل ثوماً أو بصلاً أو كزائاً أو نحوها، ح 561.
- (137) ابن الملقن، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ج7، ص 340.
- (138) الدماميني، مصابيح الجامع، ج2، ص 409.
- (139) ابن حجر، فتح الباري، ج2، ص 339.

- (140) العيني، عمدة القاري، ج6، ص 144.
- (141) أبو العلا المباركفوري، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، ج5، ص 428.
- (142) الفارابي، معجم ديوان الأدب، ج3، ص 318.
- (143) الزبيدي، تاج العروس، ج31، ص 366.
- (144) ابن سيده، المحكم، ج10، ص 546.
- (145) الطبري، جامع البيان، ج2، ص 129.
- (146) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص 143.
- (147) الجوهري، الصحاح، ج5، ص 2004.
- (148) مسلم، الصحيح، ك النكاح، ب فضيلة إعتاقه أمته، ثم يتزوجها، ح 1365.
- (149) النووي، المنهاج، ج9، ص 220، وتحرير ألفاظ التنبيه، ص 315.
- (150) الزركشي، التنقيح، ج1، ص 143.
- (151) ابن الملحن، التوضيح، ج5، ص 327.
- (152) ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، ج12، ص 628.
- (153) العيني، عمدة القاري، ج4، ص 85.
- (154) السيوطي، حاشيته على سنن النسائي، ج6، ص 133، والديباج، ج4، ص 37.
- (155) القسطلاني، إرشاد الساري، ج1، ص 399.
- (156) السندي، حاشيته على سنن النسائي، ج6، ص 133.
- (157) ابن سيده، المخصص، ج3، ص 410.
- (158) أبو عبيد، غريب الحديث، ج2، ص 186.
- (159) ابن الأثير، النهاية، ج3، ص 315.
- (160) المطرزي، المغرب في ترتيب المغرب، ص 331.
- (161) الفيومي، المصباح المنير، ج2، ص 434.
- (162) الفيروز ابادي، القاموس المحيط، ص 1315.
- (163) الجبي، شرح غريب ألفاظ المدونة، ص 57.
- (164) ابن مكي الصقلي، تنقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص 216.
- (165) ابن هشام اللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان، ص 313.
- (166) الصفدي، تصحيح التصحيح، ص 387.
- (167) ابن سيده، المخصص، ج1، ص 85.
- (168) مسلم، الصحيح، ك النكاح، ب استئذان الثيب في النكاح بالنطق، والبكر بالسكوت، ح 1421.
- (169) ابن الأثير، الشافي في شرح مسند الشافعي، ج4، ص 353.
- (170) الخطابي، غريب الحديث، ج1، ص 657.
- (171) النووي، المنهاج، ج9، ص 203.
- (172) ابن رسلان، شرح سنن أبي داود، ج9، ص 374.
- (173) السيوطي، تنوير الحوالك، ج2، ص 4، والديباج، ج4، ص 26.
- (174) القاري، مرقاة المفاتيح، ج5، ص 2060.
- (175) المناوي، التيسير بشرح الجامع الصغير، ج2، ص 253.
- (176) الدهلوي، لمعات التنقيح، ج6، ص 34.
- (177) الزرقاني، شرحه على الموطأ، ج3، ص 191.
- (178) السندي، حاشيته على سنن النسائي، ج6، ص 84.

- (179) يُنظر: الخليل، العين، ج7، ص 106، والسرقي، الدلائل في غريب الحديث، ج3، ص 1035، وكراع النمل، المنتخب من كلام العرب، ص 237، وابن دريد، جمهرة اللغة، ج1، ص 400، والفارابي، معجم ديوان الأدب، ج1، ص 440، ذاكرًا إياه في باب فُعَال، وابن سيده، المخصص، ج1، ص 228، واللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان، ص 207، والبعلي، المطلع على ألفاظ المقنع، ص 389، والفيومي، المصباح المنير، ج1، ص 347، والفيروز ابادي، القاموس المحيط، ص 155، والزبيدي، تاج العروس، ج4، ص 591، قال: الصُّمُوثُ، والصُّمَاتُ، بالضَّمِّ فيهما: السُّكُوتُ.
- (180) مسلم، الصحيح، ك الطلاق، ب في الإيلاء، وَاعْتَزَالَ النِّسَاءَ، وَتَخَيَّرَ هُنَّ، ح 1479.
- (181) اليحصبي، مشارق الأنوار، ج1، ص 234.
- (182) ابن الملقن، التوضيح، ج15، ص 545.
- (183) العراقي، طرح التثريب في شرح التقريب، ج6، ص 173.
- (184) البرماوي، اللامع الصبيح، ج7، ص 291.
- (185) العيني، عمدة القاري، ج12، ص 278، ونخب الأفكار، ج13، ص 241.
- (186) الكوراني، الكوثر الجاري شرح صحيح البخاري، ج5، ص 112.
- (187) السيوطي، مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود، ج2، ص 662.
- (188) القسطلاني، إرشاد الساري، ج4، ص 169، ج4، ص 249، ج6، ص 374، ج7، ص 214.
- (189) زكريا الأنصاري، منحة الباري بشرح صحيح البخاري، ج5، ص 207، ج8، ص 17.
- (190) القاري، مرقاة المفاتيح، ج5، ص 1969.
- (191) الدهلوي، لمعات التنقيح، ج5، ص 618.
- (192) الزرقاني، شرحه على الموطأ، ج4، ص 596.
- (193) السندي، حاشيته على سنن ابن ماجه، ج2، ص 538، وفتح الودود شرح سنن أبي داود، ج3، ص 94.
- (194) الجرحاني، درج الدرر، ج1، ص 609.
- (195) السمين الحلبي، عمدة الحفاظ، ج1، ص 500.
- (196) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج7، ص 241.
- (197) الخليل، العين، ج4، ص 209.
- (198) الفارابي، معجم ديوان الأدب، ج1، ص 472.
- (199) الأزهرى، تهذيب اللغة، ج7، ص 96.
- (200) الجوهرى، الصحاح، ج5، ص 2108.
- (201) الزين الرازي، مختار الصحاح، ص 90.
- (202) ابن سيده، المحكم، ج5، ص 99.
- (203) الفيومي، المصباح المنير، ج1، ص 168.
- (204) الفيروز ابادي، القاموس المحيط، ص 1193.
- (205) الزبيدي، تاج العروس، ج34، ص 486.
- (206) اللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان، ص 285.
- (207) الصفدي، تصحيح التصحيف، ص 244.
- (208) الزركشي، التنقيح، ج2، ص 516.
- (209) مكتبة تستر بيشي، ق102/ب.
- (210) مسلم، الصحيح، ك الإيمان، ب الدليل على أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان وعلاماته، ح 75.
- (211) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج1، ص 273.
- (212) الفيروز ابادي، القاموس المحيط، ص 637.
- (213) الزبيدي، تاج العروس، ج18، ص 247.
- (214) ثعلب، الفصيح، ص 277.

- (215) ابن المُرَحَّل، متن موطأة الفصيح، ص 47.
- (216) أبو سهل الهروي، إسفار الفصيح، ص 469.
- (217) مسلم، الصحيح، ك الإيمان، ب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، ح 161.
- (218) اليحصبي، إكمال المعلم، ج 1، ص 492.
- (219) الفارسي، المفهم لصحيح مسلم، ج 1، ص 454.
- (220) اليحصبي، مشارق الأنوار، ج 2، ص 273.
- (221) ابن قرقول، مطالع الأنوار، ج 6، ص 148.
- (222) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، ج 2، ص 23.
- (223) النووي، المنهاج، ج 2، ص 104.
- (224) النووي، المنهاج، ج 2، ص 207.
- (225) الكرمانى، الكواكب الدراري، ج 18، ص 172.
- (226) ابن الملحق، التوضيح، ج 21، ص 633.
- (227) البرماوي، اللامع الصبيح، ج 13، ص 15.
- (228) ابن حجر، فتح الباري، ج 8، ص 146.
- (229) العيني، عمدة القاري، ج 1، ص 66؛ من باب ضرب يضرب، ج 18، ص 72.
- (230) السيوطي، التوشيح على الجامع الصحيح، ج 1، ص 192.
- (231) القسطلاني، إرشاد الساري، ج 7، ص 404.
- (232) الأنصاري، منحة الباري، ج 8، ص 222.
- (233) القاري، مرقاة المفاتيح، ج 9، ص 3735.
- (234) الخليل، العين، ج 4، ص 105.
- (235) القالي، البارع في اللغة، ص 167.
- (236) الجوهرى، الصحاح، ج 6، ص 2538؛ والزين الرازي، مختار الصحاح، ص 330.
- (237) ابن سيده، المخصص، ج 4، ص 100.
- (238) الفيومي، المصباح المنير، ج 2، ص 643.
- (239) ابن حجر، فتح الباري، ج 8، ص 722.
- (240) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج 5، ص 69.
- (241) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج 5، ص 77.
- (242) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 27، ص 154.
- (243) الزمخشري، الكشاف، ج 3، ص 79.
- (244) الفراء، معاني القرآن، ج 2، ص 78.
- (245) ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، ج 1، ص 364.
- (246) مسلم، الصحيح، ك صفة القيامة والجنة والنار، ب في شدة حر نار جهنم وبعد قعرها وما تأخذ من المعذبين، ح 2844.
- (247) اليحصبي، مشارق الأنوار، ج 2، ص 273.
- (248) البخاري، الصحيح، ك البيوع، ب ما جاء في قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾، ح 2048.
- (249) مسلم، الصحيح، ك الحج، ب بيان وجوه الإحرام، ح 1213.
- (250) مسلم، الصحيح، ك القدر، ب قدر على ابن آدم حظه من الزنا وغيره، ح 2657.
- (251) العيني، عمدة القاري، ج 11، ص 163.
- (252) القسطلاني، إرشاد الساري، ج 4، ص 5.
- (253) الأنصاري، منحة الباري، ج 4، ص 481.

- (254) الخليل، العين، ج4، ص 105.
- (255) ابن القوطية، كتاب الأفعال، ص 14.
- (256) الجوهري، الصحاح، ج6، ص 2538.
- (257) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج6، ص 16.
- (258) نجم الدين النسفي، طلبه الطلبة، ص 60.
- (259) الزين الرازي، مختار الصحاح، ص 330.
- (260) الفاسي، شرح كفاية المتحفظ، ص 164.
- (261) مسلم، الصحيح، ك الإيمان، ب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، ح 195.
- (262) مسلم، الصحيح، ك المساجد ومواضع الصلاة، ب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة، ح 602.
- (263) القسطلاني، إرشاد الساري، ج2، ص 144.
- (264) اليحصبي، مشارق الأنوار، ج2، ص 87.
- (265) السنوسي، مكمل إكمال الإكمال، ج1، ص 9.
- (266) ابن حجر، فتح الباري، ج8، ص 705.
- (267) العيني، عمدة القاري، ج19، ص 294.
- (268) الزرقاني، شرحه على الموطأ، ج1، ص 161.
- (269) يُنظر: الزرقاني، شرحه على الموطأ، ج1، ص 209، وج3، ص 35، وج3، ص 448، وغيرها.
- (270) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج4، ص 137.
- (271) ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص 302.
- (272) يُنظر: الزبيدي، تاج العروس، ج8، ص 416.
- (273) لأن معناها أحببت.
- (274) معناه الفزع.
- (275) هو الثوب المخيط.